المجتمع والتجريبية والتاريخ والطبقة

(٢٠٢)

نظرة في مصادر منهج حنا بطاطو

فالح عبد الجبار

٣

الجانب الثالث في المعمار المنهجي الذي استخدمه حنا بطاطو هو مفهوم الطبقة class، ومفهوم المكانة، أي الوجاهة الاجتماعية (المعروف بالإنجليزية status، وبالألمانية stand).

اعتمد بطاطو هنا، كما يذكر في عدة أماكن، بالأساس، على ثلاثة منابع نظرية: ماركس، وماكس فيبر، وجيمس ماديسون. غير انه استخدم مفاهيم هؤلاء المفكرين الثلاثة كأدوات منهجية، وليس كمعطى نهائي، يطبق عشوائيا على كل الظروف، وأضاف لهذه المفاهيم ما تيسر له من خزين الملاحظات التجريبية.

معروف أن مفاهيم ماركس وماكس فيبر ارتكزت على مادة تجريبية مستقاة من المجتمع الغربي، وبالتحديد بريطانيا وفرنسا (ماركس)، وألمانيا وأميركا (ماكس فيبر). كما اعتمد المفكران على معطيات تاريخية من غابر المجتمعات الأوروبية الإقطاعية (ماركس وفيبر)، مثلما اعتمد فيبر على مصادر أنثروبولوجية عن بعض المجتمعات الشرقية.

يرى بطاطو بحق، أن ماركس وفيبر يلتقيان في مفهوم الطبقة المعاصرة، وأن فيبر مدين لماركس بالكثير (أكثر مما يعترف به في العادة) في هذه المسألة، وما عدا ذلك فبينهما عوالم من التباعد والاختلاف. وسنرى لاحقا أين يلتقيان وأين يفترقان، أما الآن فنتناول فهم ماركس للطبقات الاجتماعية.

ابتداء يرى ماركس (شأن فيبر من بعده) أن الطبقة تكوين اقتصادي أساسه الملكية أو انعدامها.

وفي التجريد النظري الذي أورده ماركس، كخطوة أولى في التحليل، أي في "رأس المال" اعتمد نموذجا مبسطا ثنائيا، تقف فيه أو تتواجه بالأحرى، فيه، الطبقة الرأسمالية، المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة العاملة، البروليتاريا، المعدومة إلا من ملكية قوة العمل. ونلاحظ أن هذا التجريد ينطوي على حذف كل الفئات الوسيطة بين قطبي التملك وانعدامه في المدينة الصناعية. كما ينطوي أيضا على حذف للريف، بما فيه من طبقات ومراتب اجتماعية.

بل أن الصورة كلها تخلو من بقايا المراتب الاجتماعية ما قبل الصناعية.

غير أن هذه الحذوفات مؤقتة، يتطلبها منهج العرض Pres-entation، لا منهج البحث Research.

لنتذكر أن "رأس المال" يصور منطق الرأسمالية، ومنطق الإنتاج، وإعادة الإنتاج الموسع، الذي يسير من خلال آليات التركز والتمركز، إلى نزع ملكية المزيد من المالكين الصغار، أي تجريدهم من ملكيتهم وتكديس أو مراكمة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في هذا القطب، وحرمان القطب الآخر منها. تظل هذه العملية في اتساع سائرة على أساس الإفقار النسبي والمطلق، إلى إيصال المجتمع متعدد الطبقات إلى ما يقارب التجريد الثنائي.

هذا هو التجريد النظري الذي انطلق منه المجلد الأول من رأس المال. ولا تظهر الطبقات الأخرى، وبخاصة ملاك الأراضي، (والملاك العقاريين عموما) إلا بعد دراسة الريع.

تتناول دراسات كثيرة لماركس الفئات الوسطى الصغيرة، التي يطلق عليها بالألمانية Kleiner Mittle Klasse إلى جانب العمال. وللأسف فإن الترجمات العربية لهذا المفهوم، الأوضح، والأكثر دقة، اعتمدت النص الفرنسي وهو البرجوازية الصغيرة Petite bourgeoisieدون النحت الألماني. فهذا الأخير يحدد الموقع بدقة: صغار الطبقة الوسطى. وتناول ماركس أيضا الفلاحين، في ثلاثيته الشهيرة عن فرنسا، وبخاصة "الثامن عشر من برومير".

بموازاة ذلك، استفاض ماركس في تحليل كل طبقة، وبخاصة الرأسمالية. فمفهوم "الطبقة الرأسمالية" يبدو بمثابة تعبير عن كتلة شاملة، صوانية إن جاز التعبير. عمد ماركس إلى تقسيم هذه الكتلة الشاملة في الظاهر، إلى أجزاء فرعية، رأسمالية صناعية، رأسمالية مصرفية، رأسمالية عقارية.

حصر ماركس جل تناوله للطبقات في إطار حقبة محددة أطلق عليها اسم التشكيلة الرأسمالية، أو الحقبة الصناعية (Industrialism)، كما يسميها بعض السوسيولوجيين.

وأقام مفهوم الطبقة على أساس اقتصادي حصرا (الملكية وانعدامها)، واعتبر الطبقة محددا للفعل السياسي والاجتماعي الجمعي (الوعي، السلوك، الموقف السياسي)، وإن كان هذا الفعل دفاقا، ومتطورا، ينتقل من العفوية (الطبقة في ذاتها) إلى القصدية الواعية (الطبقة لذاتها)، مرجعا هذا التحول إلى نمط المؤسسات الرأسمالية ذاتها (المصانع) التي تنطوي على انضباط عمل، وتقسيم عمل صارم، أشبه بالتجييش إن صح التعبير، وتحشيد جمعي في ثكنات العمل، وعيش مشترك في أحياء الفقر.

ويرى ماركس أن لا معنى لمفهوم الطبقات المعاصر إلا في إطار التضاد بين رأس المال والعمل، كما يرى أن هذا التضاد لا بد من أن يفضي إلى إلغاء الطبقات، معتبرا ذلك غائية تاريخية مستمدة من التطور الموضوعي للتاريخ نفسه.

انطلق فيبر في تحديد فكرة أو مفهوم الطبقة من الأساس الاقتصادي الماركسي نفسه (الملكية وانعدامها)، وإن يكن حصر الطبقة في إطار "الوضع في السوق"، أي القدرة التنافسية على تحديد الموقع في السوق. ورغم أن الطبقة تشكل أساسا للفعل الجمعي، برأي فيبر أيضا، إلا أن هذا الفعل عارض، نسبي، ومحدود.

وخلافا لماركس، فتح فيبر مفهوم الطبقة على مدى التاريخ كله، وليس على الحقبة الصناعية. فالرأسمالية في عرفه أقدم من العصر الصناعي، وإنها إذ كانت تقوم على الحروب (النهب) وغير ذلك من أشكال النشاط غير العقلاني، لكنها تحولت إلى الحساب الاقتصادي العقلاني (في الحقبة الصناعية). وبصرف النظر عن مدى دقة هذا المفهوم التاريخي الفيبري للرأسمالية، فقد أخذ فيبر ما أسماه "طريقة توزيع سلطة التصرف بالملكية المادية" أساسا لتحديد الطبقة الحديثة. لكنه لاحظ أن الثروة ليست المحدد الوحيد للموقع الطبقي في إطار مجتمع محدد، فأضاف لها أبعادا ثقافية –سوسيولوجية أخرى، مثل المعرفة والتعليم، أو فكرة الشرف كقيمة ثقافية (نبل المنحدر أو وضاعته) أو المنحدر الإثني للأفراد.

ويميز فيبر بين الطبقة class، والمكانة أو الوجاهة status، ويمكن ترجمة هذا المفهوم الأخير بأصحاب الحسب والنسب، أو الوجهاء، أو الأعيان، (تقابلها بالألمانية Stand).

هذه النظرة تضفي على مفهوم الطبقة أبعادا أوسع، وتتسم بالتمييز بين العوامل الاقتصادية والثقافية في تحديد الموقع الاجتماعي، كما تسمح بتركيب هذه العوامل في تضافرها وتداخلها، أي القول بوجود طبقات من جهة، والقول بوجود جماعات مكانة، أي وجهاء موزعين على طبقات شتى، أو وجود فئات طبقية شتى، ضمن جماعة مكانة واحدة. يتناول فيبر هذه الإشكالات في مجلديه الكبيرين: "الاقتصاد والمجتمع"، ضمن مبحث وجيز بعنوان: الجماعات السياسية: توزيع السلطة ضمن الجماعة السياسية: الطبقة، المكانة، الحزب Political Com-munities: The Distri-bution of Power within the Political community: Class. status, Party.

اعتقادي أن هذا المبحث قدم لبطاطو الأدوات المفهومية لتحليل البنية الاجتماعية ذات الطابع الانتقالي في العراق، علاوة على اعتماده مفاهيم ماركس، والى حد ما مفاهيم جيمس ماديسون الأمريكي.

يقسم فيبر الطبقات إلى ثلاثة عناقيد:

العنقود الأول: الطبقة ذات الملكية.

العنقود الثاني: الطبقة المنتجة.

العنقود الثالث: الطبقة الاجتماعية.

إن تمييز الطبقات على أساس أن بعضها "مالك" وبعضها "منتج" وبعضها "اجتماعي" قد يكون ملتبسا.

غير أن الطبقة المالكة عند فيبر، تعتمد على امتلاك رصيد معين (منجم، أرض، مواش، عبيد) دون أن تتولى تشغيل هذا الرصيد. فهي تؤجر هذه الأرصدة، مستدرة الريوع. أي أنها مالك لوسائل إنتاج.

أما الطبقة الثانية، المنتجة، فهي منظمة للعمل أو مساهمة فيه (الإنتاج)، دون أن تكون بالضرورة مالكة لأدوات الإنتاج المستخدمة، أي أنها منظمة إنتاج مادي (سلعي) مستدرة الربح الرأسمالي الأصلي.

وأما الطبقة الثالثة، الاجتماعية حسب تعبير فيبر، فهي خلافا للأولى، لا تملك وسائل مادية لتأجيرها، ولا تتولى استئجار هذه الوسائل لإنتاج سلع مادية، وإنما تبيع الخدمات، اعتمادا على التعليم (المعرفة المنظمة). أي أنها خدمية، بياعة معلومات.

يحوي كل عنقود تفرعات. فالطبقة المالكة الريعية (العنقود الأول) يقابلها ضمن حقلها، قطب محروم من أي وسيلة للحصول على الريع. وتقع بين هذين القطبين فئة وسطى ريعية.

ونجد النمط نفسه من التقسيم في تحليل فيبر للطبقة المنتجة (العنقود الثاني) إلى منتجين كبار، يقابلهم منتجون بلا ملكية على الطرف الأقصى، وتقوم بين هذين القطبين فئة وسطى منتجة.

ويتكرر نمط التحليل ذاته مع العنقود الثالث (الطبقة الاجتماعية)، فهناك أناس يقدمون خدمات بمستوى رفيع، يفترض انه يدر إيرادات أكبر، يقابلهم طرف معدوم التعليم أو المهارات في القطب الأقصى، وثمة بين القطبين فئة وسطى خدمية.

من هذا التقسيم الثلاثي لكل عنقود من العناقيد (وهي ثلاثة أيضا) يتضح أن هناك فئة عليا وفئة دنيا وفئة وسطى. والحصيلة وجود ثلاثة أنماط مفهومية للطبقات الوسطى: ريعية، منتجة، وخدمية. (انظر الجدول).

٤

استخدم بطاطو هذا التقسيم أساسا لدراسة الطبقات الوسطى في العراق. ولعل التعديل الوحيد الذي أضافه، اعتمادا على المعطيات الملموسة للواقع العراقي، انه خلص إلى وسم البنيان السياسي والاجتماعي للدولة العراقية بعد تموز ١٩٥٨، بأنه حقبة الطبقة الوسطى.

ولو عدنا إلى جدول بطاطو الشهير عن نمو الطبقات الوسطى (١٩٥٨ -١٩٦٨) لوجدناه يقصره على الطبقات الوسطى الخدمية (أصحاب المهن)، والمنتجة المالكة (مؤسسات الإنتاج المتوسطة والصغيرة).

تقوم نشاطات الفئة الأولى على بيع الخدمات (أساسا للدولة، دون استبعاد القطاع الخاص)، للحصول على مداخيلها بهيئة رواتب (من محامين، ومعلمين، ومدرسين وضباط، وموظفين) أما الفئات الأخرى فتعتمد على تنظيم الإنتاج (أصحاب ورش إنتاجية وخدمية).

لا يعني هذا التقسيم عدم وجود فئات مزدوجة (تعتمد على الملكية والراتب). كما لا يعني أن الفئات البائعة للخدمات، لا تستطيع تحويل خدمتها إلى ملكيات ريعية، أو دخول حقل الإنتاج، ما يولد ثلاثة أنماط قريبة الشبه بالتقسيم الفيبري. الواقع أن بطاطو يفرد حقلا خاصا لمتوسطي وصغار المالكين الريعيين للأرض، في إطار علاقات الملكية الزراعية. مرد هذا الاستبعاد معيار منهجي يقوم على اعتبار الفئات الوسطى نتاجا حديثا، مقصورا، في الفترة المبحوثة، على الحواضر دون الأرياف.

يستبق بطاطو دراسته للفئات أو الطبقات الوسطى، التي تحتل موقعا مركزيا في التاريخ الاجتماعي والسياسي للعراق، بدراسة الطبقات، أو بتعبير أدق المراتب الاجتماعية القديمة، وهي الملاكون، الشيوخ، الأغوات، السادة، الأرستقراطية القديمة (أي الموظفون الأتراك) والتجار الجلبية، والصرافون والتجار اليهود، والضباط الشريفيون.

ويرصد تداخل هذه الطبقات القديمة مع تقسيمات أخرى، ثقافية، مقررة للمكانة الاجتماعية (للوجاهة)، وأن هذين المعيارين (الموقع الطبقي classمن جهة، والمكانة (status، يضفيان تعقيدات شديدة على انحلال وإعادة تشكل الطبقات الاجتماعية الحديثة، من الطبقات المالكة العليا (من صناعيين، ورأسماليين تجار، ومقاولين، وكبار ملاك ارض)، والطبقات الوسطى، والطبقات معدومة الملكية (العمال، الفلاحون، المعدمون... الخ).

إن فكرة أو مفهوم المكانة أو الوجاهة ((stand. Status، حسب النظرة الفيبرية، تتعايش جنبا إلى جنب، لا في تراتب أفقي، بل في تراتب عمودي. بمعنى أن المكانة متدرجة هرميا، تضع بعض الفئات في موقع أكثر سموا وشرفا، وفئات أخرى، في مواقع أقل فأقل، وصولا إلى أدنى الهرم.

تقوم هذه المراتبية على المعايير الثقافية (الدين، التعليم)، أو المعايير القيمية (نبل الأصل أو وضاعته المفترضة) أو المادية (قوة التنظيم العسكري لقبائل أهل الإبل).

قلت إن بطاطو التفت إلى رؤية فيبر لمفهوم المكانة status، والطبقات، ولكنه، والحق يقال، أفاد من تجربة حياته الوجيزة في مدينة القدس، قبل هجرته إلى الولايات المتحدة. فالقدس، مثل كثير من مدن المنطقة، مدينة تقوم على نظام الملل العثماني، الناظم لمراتبية المجموعات الدينية، من مسلمين، ومسيحيين، ويهود، مثلما أن كل "ملة" تنقسم بدورها إلى جماعات فرعية، مثل وجود الأسر الشريفة، والأسر الدينية، أو الأسر التجارية العريقة، (أو قادة الطرق الصوفية في مدن معينة). كما تنقسم المدينة القديمة إلى أحياء مغلقة، لا تتصل ببعضها.

وتندرج المجموعات المتمايزة ثقافيا (الدين) إلى هرم اجتماعي يقف على رأسه المسلمون، فالمسيحيون، فاليهود. وغني عن البيان أن منظومة مقاربة لهذه قامت في العراق العثماني.

ولو تذكرنا القسم الأول من كتاب بطاطو "الطبقات الاجتماعية، الخ" لوجدنا انه يقدم وصفا عاما للمجتمع العراقي يقف المسلمون في القمة منه، يليهم المسيحيون فاليهود. ويتدرج المسلمون مذهبيا، حيث يقف السنة في قمة النظام المراتبي (المللي) العثماني، يليهم الشيعة.

والجديد عند بطاطو أنه ينتقل بمراتبية المكانة الفيبرية إلى حيز جديد: الأرياف والبوادي.

خلافا للخرافة الشائعة عن "المساواتية البدائية" في عالم القبائل، نجد أن هناك مراتبية صارمة، يقف فيها أهل الإبل في القمة (بفضل تنظيمهم العسكري الأرفع)، يليهم الحراثة (المستقرون في الزراعة)، فالمعدان. هذا التمايز يشي بوجود مراتبية بين العشائر، هي علاقات ناشئة (في أصولها البعيدة) عن عوامل مادية (التنظيم العسكري) وثقافية: قيم نبل أو نقاء المنحدر، أي آيديولوجيا النسب. ثم تحولت هذه الفروق، في إطار علاقات الملكية الزراعية الجديدة (بعد الاستقرار) إلى فروق في الثروة (امتلاك الأرض من عدمه).

هذه النظرة المركبة للبنية الاجتماعية العراقية، المعتمدة على مفهوم الطبقة ومفهوم المكانة، ومزيجهما، بل تداخلهما المعقد، سمح لحنا بطاطو أن يتجاوز التبسيطات المفرطة، الجدباء بالأحرى، لتصوير المجتمع العراقي مجتمع طوائف فحسب، أو مجتمع طبقات فحسب.

وبالطبع فإن إنجاز بطاطو الكبير، مهما أوغلنا في ما يستحقه من ثناء، لا يخلو من مواطن ضعف تحفز على النقد.

ولعل الملاحظة الأبرز، برأيي، تتصل بالطبقات الوسطى. يوحي بطاطو (لربما عن غير قصد) بوجود تطور خطي صاعد للنمو المطرد لهذه الطبقات، علما أن التجربة الأخيرة لبعض البلدان العربية (وغيرها) يشير إلى أن الطبيعة المهزوزة، المتقلبة للاقتصاد الريعي –الدولتي، لا تسمح باطراد نمو هذه الطبقات، بل يؤدي، عند نقاط معينة، إلى انهيار مراتب واسعة منها (مثال العراق، أو السودان)، وانحدار الفئات المعتمدة على الراتب منها انحدارا شديدا إلى مرتبة بروليتارية متعلمة، تحمل تطلعات الطبقات الوسطى الحديثة (بفضل التعليم) وتعجز عن تلبية هذه التطلعات في سوق العمل، المتخم. الواقع أن هذه الفئات تشكل الفضاء الاجتماعي لنمو الحركات الإسلامية الاحتجاجية.

الملاحظة الأخرى، أن بنية الفئات الوسطى أكثر تعقيدا مما يلوح للوهلة الأولى، سواء من حيث المداخيل، ونوعية التعليم والمنحدر الإثني، ناهيك عن المحددات الثقافية القديمة للمكانة كالمعرفة الدينية –السادة ورجال الدين ومشايخ الطرق (وهذه الفئة الأخيرة تبرز أكثر في كردستان العراق)، أو النسب النبيل (السادة بالنسبة للشيعة، والأشراف بالنسبة للسنة) أو آيديولوجيا القرابة (بيوتات مشايخ العشائر، أو الانتساب القبلي).

هذه العوامل ما قبل الحديثة، لا تزال ماكثة، تفعل فعلها تحت السطح عموما، أو سافرة فوق السطح، أحيانا. وهي منبع تشطير للفئات الوسطى، تشطير يخفت في فترات التطور العاصف، وبخاصة المقرون بتحولات في مجال الثقافة السياسية كصعود آيديولوجيات جامعة –أممية أو قومية مثلا – تتجاوز التشظيات أو التفرعات الجزئية، لكن هذا التشطير يشتد في فترة تدهور اثر هذه الآيديولوجيتين أيا كان سبب التدهور.

الملاحظة الثالثة تتعلق أيضا باعتقاد بطاطو بوجود مسار تطور خطي لانحلال القبائل. فمرونة التنظيم القبلي، تسمح له بالعيش في صيغ شتى، حتى بعد انفصاله عن اقتصاد الرعي، أو الاقتصاد الزراعي. وما استمرار أنماط معينة من التنظيم القبلي في الحواضر إلا دليل على ذلك. وهو استمرار يجد تفسيره (بين عوامل أخرى) في بقاء ما نسميه مجازا بـ"القبلية الثقافية Cultural Tribal-ism"، أي استمرار القيم الجماعية القبلية (الالتزامات المالية المتبادلة –دفع الديات مثلا، والتعاضد الاجتماعي) في بيئة الحواضر، المفعمة بالضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والثقافية (القيم، طراز العيش... الخ). وما إعادة بناء العشائر في العراق، ومناطق أخرى، إلا أحد الأمثلة على ذلك.

وما ينطبق على العشائر ينطبق على فئات أخرى من جماعات المكانة، كالسادة والفقهاء، أو السادة – الفقهاء. يرجع ذلك، في إطار العراق، إلى صعود دور الإسلام السياسي الإيراني، والدور البارز الذي لعبته المؤسسة الدينية، بقيادة السادة – الفقهاء هناك، وانعكاس هذا الصعود على الوضع الاجتماعي –السياسي العراقي.

وتعد طبقة الفقهاء –السادة في العراق، حاليا، واحدة من أنشط الفئات الاجتماعية في المجالين السياسي والاجتماعي، إذا قسنا درجة نشاط أي فئة بعدد الأفراد المنخرطين في التحرك السياسي والفكري والاجتماعي. وهذا الوضع يلغي استنتاج بطاطو بـ "تدهور" مكانة السادة، أو يعدل هذا الاستنتاج، إن توخينا الدقة.

جدول الطبقات الوسطى

الطبقة المالكة (تعيش على الريع) عليا	الطبقة المنتجة (تعيش على الربح) (الرأسماليون المنتجون) عليا	الطبقة الاجتماعية (الراتب) عليا
وسطى	وسطى	وسطى
طبقة دنيا محرومة	طبقة دنيا محرومة	طبقة دنيا محرومة